

باب الزراعة

الزراعة والحكومة

تابع خطبة الوزير لويد جورج

قال ما قال عن التقدم الزراعي في ألمانيا والدنمارك متى شاركت الحكومة الامة في ترقية الزراعة ثم استدرك على ذلك قائلاً على شرط ان لا تتداخل الحكومة في اعمال الزراعة مداخلة لا موجب لها (فضحك السامعون) بل تكنفي بالمراقبة المعقولة ومرادي ان اخبركم عن الحدود التي تستطيع الحكومة ان تساعد الامة فيها، ثم افاض في هذا الموضوع بما خلاصته ما يأتي

لا نرى الآن عدواً يتصد محاربنا حمداً لنا او طمعاً فيما عندنا ولكن يجب ان لا ندع لاحد سبيلاً علينا اعتداداً منه انه يستطيع ان يهيئنا. هذا من ام افراض الحكومة التي ترمي اليها. وهناك امر آخر وهو ان وارداتنا الآن اكثر من صادراتنا وهذا امر يقلق بال الحكومة ولا بد من تلافيوه والا فالعاقبة وخيمة لاننا لا نستطيع ان نشترى شيئاً من الغير ما لم يكن عندنا بضاعة نبيعه اياها. وقد نتج عن فلة صادراتنا ان هبطت قيمة نقودنا بعد ان كان لها المنزلة العليا بين نقود الامم. فهذا المهبوط يؤثر في مركزنا المالي وفي مركزنا الادبي ايضاً. فكل منا ان يبذل جهده لارجاع هذين المركزين الى ما كانا عليه حتى يرتفع شأن نقودنا في كل الاسواق المالية في المسكونة. وانتم تستطيعون ذلك (فقالوا لا تقللوا اساعات العمل) فقال: - ليس مرادي ان اتجنب هذا الموضوع بل اني سابحث فيه قريباً. على كل صناعة ان تزيد ما تنتجه والزراعة ام صناعاتنا فيجب ان تزيد انتاجها على نسبة اهميتها. ومجال الزيادة فيها واسع جداً. وسوقها رائجة هنا على ايديكم. وقد حسب اناس اكثر خبرة مني انه يمكننا ان ننتج من مواد الطعام فوق ما تنتجه منها الآن ما يساوي ١٥٠ مليون جنيه. واذا لم تنتجوا اضطررنا ان نأتي يد من الخارج وندفع ثمنه ١٥٠ مليون جنيه. واذا نحن استغنيا عن جلبه بما زدناه من نتاج ارضنا حادت قيمة الجنيه الانكليزي

الى ما كانت عليه . واريدهم ان تساعدوا الجنيه حتى يترد منزلة فاذا زدتم الحاصلات الزراعية تخدمون بلادكم اكبر خدمة يستطعها احد . والمسألة ليست بمحصورة في زيادة الصادرات بل تناول تقليل الواردات التي يمكن انتاجها من هذه البلاد من غير ان تزيد نفقات المعيشة وهذا امر مستطاع على ما افمن . وقد حاولنا ذلك سنة ١٩١٢ . فان الارض التي تزرع كانت قد تقعت سنة ١٩١٦ مئات الوف من الافدنة فطلبت الحكومة من اهل الزراعة ان يعلوها ويزرعوها فبذلتم جهدهم في اصلاحها وزدتم حاصلات الارض بما يساوي محصول ١٧٥٠٠٠٠ فدان فخفضتم ثمن الاطعمة ووفرتهم على الحكومة ما كان يلزم من السفن لجلب هذه الحاصلات من كندا والولايات المتحدة الاميركية . ولم يكن لدينا سفن لجلب الحاصلات الزراعية من استراليا بل كنا ننظر ان نجلبها من اقرب البلدان اليها لان سفننا كانت مشغولة بنقل الجنود ومعدات القتال . فباسم الحكومة اشكر ارباب الزراعة الملاك والزراع والعمال وكل احد لانهم ساعدونا في اكثار حاصلات الارض وقت الحاجة اليها

والآن وقد استغنيانا عن النساء الوافيات انتظمن في سلك عمال الزراعة فاني افقنم هذه الفرصة لشكرهن على المساعدة التي ساعدن البلاد بها لما كان رجالنا مضطربين ان يذهبوا الى ميادين القتال ويحاربوا لاجل وضمهم فقل عدد العمال . فانهم قد عملن بهمة ونشاط ولم يكن الا وقت قصير حتى تمرنوا على العمل واظهروا براعتهم في ما بلغني من كل جهة

كنا نستورد من الحبوب قبل الحرب ثلاثة اخماس متطوعينا ومنتج الحسين فقط والآن نحن نتج ثلاثة اخماس مقطوعينا ونستورد الحسين فقط . وهذا تحسن كبير يستدركون الماني . وقد كان ذلك نتيجة مساعدة الحكومة لتفلاح بضائنها الاسعار (بقانون الخنطة) . وقد اعترض علينا في اول الامر ابا الحكومة تخسر مالياً بضائنها الاسعار فتعطل ان تأخذ المال الذي تخسره من سائر السكان وتعلمه اهل الزراعة . فقلنا ان هذا الاعتراض خطأ وقد اثبت الاختبار صحة قولنا لان الحكومة لم تعط اهل الزراعة غرساً واحداً من جيب سائر السكان ولكن ضمانها لاهل الزراعة ببيع حاصلاتهم باسعار تتجمع خسارتهم شجعهم على زرع الارض التي كانوا قد اهلوا زرعها . واعترضوا علينا ايضاً بان هذا الضمان يرفع

اسعار الخبز . فكانت نتيجة الضمان انه منع ارتفاع سعر الخبز لانه لولا زيادة المحصولات عندنا لاضطررنا ان نزيد ما نستورده من الخاريج فتزيد به الاسعار . وكل ما نضطر ان نشتره من الخاريج ينقص قيمة تقودنا فيقلون ما نشتره . والآذ نحن نرسل عشرين شلناً الى اميركا ولكننا لا نستطيع ان نشترى بها ما نحتاجه عشرون شلناً بل ما نحتاجه ١٧ شلناً فلو اتجنا ذلك في بلادنا لوفرنا ثلاثة شلنات في كل جنيه . وقانون الخنطة هذا مكن الفلاح من زيادة اجور العمال وتقليل ساعات العمل . ثم قللنا ساعات العمل ولكن مقدار العمل لم يقل بل زاد . فذ سنة ١٨٧٠ الى بداية الحرب قلت مساحة اراضي الزراعة ٦٠٠٠٠٠٠ فدان فارجعنا منها الى الزراعة ١٧٥٠٠٠٠ فدان ومرادنا ان نرجع منها اكثر من ذلك . والمسألة الآن هل مرادنا ان نعود الى ما كنا عليه قبيل الحرب او مرادنا ان نستمر في الخطة التي سرنا فيها حديثاً وتزيد فيها تقدماً . والجواب واحد من كل الذين يحبون خير وطنهم وهو الى الامام . فكيف البلوغ الى ذلك والجراب اننا نبلغ مرادنا ما لم نضمن مصالح ارباب الزراعة ونكتب عن الخطة التي سرنا فيها منذ اربعين سنة فاضعت فزائم ارباب الزراعة وكادت تخرب بيوتهم حتى اضطر كثيرون منهم ان يعدلوا عن زرع ارضهم . والآذ لا يجسر الفلاح ان يحرث ارضه ويزرعها بعد ان بورها الا اذا ضمنت له عدم الخسارة . وهو يقول ان في ضمان الحكومة شيئاً من الخطر عليها وقد تخسر مالياً ولكن خسارتها طفيفة لا تؤذيها كما لو خسرت انا فاني اخرب ولا تقوم لي قائمة بعد ذلك كما حدث سنة ١٨٧٩ . ان الحكومة تطلب مني ان اخطر فعملها ان تشاركني في هذه المخاطرة . فان كانت واقفة ان اسعار الحاصلات لا تهبط الى ما كانت عليه قبل الحرب فيجب ان تقولوا ذلك وتقرروه رسمياً في البرلمان وتضمنوا الخسارة لاهل الزراعة حتى يرسخ في ذهني اني لا اقع في الهوة التي وقعت فيها سنة ١٨٧٩

ولا اظن ان الاسعار ستعود الى ما كانت عليه قبل الحرب ولا الى ما يدانيه لان النفقات زادت كلها في غير بلادنا كما زادت في بلادنا وزادت اجور النقل ايضاً برّاً وبحراً ومتبقي زائدة ولو هبطت عن الدرجة التي وصلت اليها الآن . وزادت اجور العمل ايضاً عندنا وعند غيرنا . ومسألة اجور العمال تفصل البال في الولايات المتحدة وفي الارجنتين ايضاً ولذلك فكل ما تبني عليه الاسعار يدل

على انه لا ينتظر ان تكون اسماء الحبوب التي نجلبها من الخارج رخيصة كما كانت قبل الحرب فيقول لنا الفلاح ان كنتم واثقين ان الامر كما ذكرتم فما ضركم لو ضنتموه لنا . وانا اوافقه على هذا القول وارى انه يلزم ان تضمن الحكومة ولو سعر القمح والاولث (الزمير) اما مقدار الضمان ومدته فمعدنا لجنة تنظر فيها . وكنت انتظر ان ارى ما اقرت عليه قبل الآن ولكن يظهر انها وجدت صعوبات طاعتها . وما من عمل الا ودونه مصاعب . ولا يعنى من التمرض للمصاعب الا من لا يعمل عملاً

ولا اعلم كم سنة يلزم ان يبقى هذا الضمان ولكن لا بد من ان يبقى سنوات لكي يرى الفلاح ما ينجمه على زرع ارضه واستطرد الى مواضيع اخرى متفرعة من هذا الموضوع وكلها مرتبطة بالزراعة وربما جئنا على خلاصتها في فرصة اخرى

لغة النبات

لم يترك الاوربيون زهرة من الازهار ولا ورقة خضراء الا جعلوها رمزاً لمعنى من المعاني حتى كأنهم تخيلوها احياء تشع ولا يميزها عن الانسان الا النطق والادراك . بل ان تيسر شاعر الانكليز الحديث قال متسائلاً « هل في صدر الورد مغزى يكتمه » واستفهامه هذا ليس من قبيل الاستعلام بل هو من قبيل التقرير كأنه يقول ان في صدر الورد ذلك المغزى

وقد اظلمنا على قاعة طويلة للازهار ومدلولاتها في اصطلاحهم اخترنا منها ما يلي

زهر اللوز الرجاء . اكيل ورقه الحياة . شقائق النعمان الهجر . زهر التفاح التفضيل . شوكه المحاسن الخداعة . المشمش الشك . الریحان (الحيق) البغض . السرو أحياء لاجلك . زهر الكرز الابيض الخداع . شجر الكرز الادب العالي . الككتان اظلم . الاقصران اليأس . الهندباء (الفكوريا) التثبير . الككتان (القنب) القنعة والحظ . المشب النفع . الزعرور الرجاء . البندق المصالحه . الياسمين المحبوب . الخس انتقور . الزنق البرتقالي الفش . الزنق الابيض الطهارة والحلاوة . الترمس الشره . البسبج الهمة في المصائب . النمنع القضيعة . الآس (الریحان) الحب .

ورق السنديان البسالة . الزيتون السلام . زهر البرتقال الطهارة . النخل النصر .
 الخوخ (الدراقن في الشام) انا اسيرك . القرنفل الحبّ النبي . شجر البرقوق
 (الخوخ في الشام) الاستقلال . الحور الزمان . الخشخاش (ابو النوم) المزاه .
 الخشخاش الابيض النوم . البطاطس المعروف والجود . السفرجل التجربة . الورد
 الدمشقي الغضاضة والطراوة . الاحمر الغامق الحياه والمحبة . المفرد البساطة . الاصفر
 الحمد . الابيض انا اهل لك . الابيض والاحمر معاً الاتحاد . الفراولة الكمال .
 الصعتر الهمة . اللنت المحبة . الكرم السكر . البنفسج الدعة . الترجس الطهر .
 الصفصاف الحدادة . الحنطة الرخاء

مرض الحميرة في القمح

اطمأننا في السينتمك اميركان على وصف طريقة لمقاومة مرض الحميرة وتخليص
 القمح منه اتقنا احد الفلاحين الاميركيين وتعلمنا وزارة الزراعة الاميركية منه
 وهمتها في بلادها . والطريقة قديمة اكتشفها رجل زوجي اسمه جنسن منذ ٢٥
 سنة وذكرناها حينئذ في المتخطف وهي وضع تقاوي القمح في ماء سخن حرارته
 نحو ١٢٧ درجة بميزان فارنهيث او ٥٥ بميزان سنتغراد . الا ان طريقة جنسن
 لا تكفي اذا كان مقدار التقاوي كثيراً ولذلك اتى متقنها بيرميل كبير من الزنك
 وحوض كبير من الخشب واوصل الى الحوض انابيب من آلة بخارية لتسخين الماء
 فيه الى الدرجة المطلوبة وربط البرميل بسلسلة معلقة فوق الحوض . والبرميل يسع
 اربعاً من الحنطة وعلى محيطه اسنان تلتف السلسلة عليها حتى تدير البرميل بحركتها
 وذلك ضروري حتى تتعرض كل حبوب القمح لحرارة الماء

وكيفية العمل لتنظيف الحنطة من بزور الحميرة ان توضع الاكياس التي فيها
 الحنطة في حياض فيها ماء بارد وتترك فيها اربع ساعات ثم توضع في البرميل
 ويدور البرميل بها في الحوض الكبير دقيقة من الزمان وتكون حرارة الماء فيه
 ١٢٠ درجة بميزان فارنهيث او نحو ٤٩ درجة بميزان سنتغراد ثم يطلق البخار
 السخن في الماء حتى تملأ حرارته الى الدرجة ١٢٩ بميزان فارنهيث وتترك الحنطة
 في الماء وهو على هذه الحرارة نحو عشر دقائق ثم يخرج من البرميل وتبسط على
 ارض نظيفة من السممت حتى تجف

وهذه الطريقة أفضل من معالجة الحنطة بالصومر والدهيد لان هذا يقتل جراثيم مرض الحميرة السطحي القليل الضرر واما الماء الساخن فيقتل جراثيم مرض الحميرة الذي يتلف حبوب الحنطة كلها
 ومرض الحميرة هو العفن الاسود او البني الذي يصيب سنبال القمح فيتلثمها كلها
 نعى وزارة الزراعة المصرية ان تجرب هذه الطريقة حتى اذا وقت بالمراد
 وزاد انتشار مرض الحميرة في مديرية من المديرية تقيم فيها جهازاً لتنظيف
 التقاوي للفلاحين من جراثيم

كتاب التقريظ والانتقاد

كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية

تأليف حضرة معمود حاي بن شمعون وكيل حاخاخانة مصر

لعلماء الاسرائيليين وفلاسفتهم مؤلفات متممة واجبات علمية وقلبية مبتكرة
 في كل اللغات الاوربية ولاسيا الالمانية والانكليزية والفرنسية حتى في هذا العصر.
 ولقد كنا لتغرب قلة اهتمام ابناء العربية منهم بالتأليف فيها كما اهتم سلفاؤهم.
 والظاهر انهم شرعوا الآن يزاجرون كتاب العربية ومن ادلة ذلك هذا الكتاب
 النضيس فانه جاء فصيح العبارة فوق كونه جامعاً للاحكام الشرعية في الاحوال
 الشخصية عند الامة الاسرائيلية. وحبذا لو جرى مؤلفه مجرى الاستاذ دي بيلي
 فقابل بين هذه الاحكام وما يعاملها من احكام الشريعة الاسلامية على ما هو
 وارد في كتاب المقارنات والمقالات

الفلسفة العامة وتاريخها

محاضرات التناها في الجامعة المصرية جناب الباحث المحقق الكونت
 دي جلاززا وقد صدرت برسمه مأخوذاً عن الصورة التي طلب متعلمو انطلسفة
 بالجامعة المصرية من مدرسة اثنون الجميلة صنعها كراماً له واهدوها الى الجامعة